S

الأمم المتحدة

S/1998/417
20 May 1998
ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق، مرة أخرى، بيانا صادرا اليوم، ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٨، في أسمرة عن مجلس وزراء حكومة إريتريا يتعلق بالمنازعات المفاجئة الواقعة على الحدود بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

وسأكون ممتننا إذا تكرمت بطبعيم نص الرسالة، ومرفقها، والضمية، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تسعا الم سيوم
القائم بالأعمال بالنيابة

...

200598 200598 98-14053



المرفق

بيان صادر عن مجلس وزراء حكومة إريتريا، في ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٨

عقد مجلس وزراء إريتريا اجتماعاً اليوم، الأربعاء، ٢٠ مايو / أيار ١٩٩٨، لاستعراض التطورات التي حدثت في الأيام القليلة الماضية في الأزمة الراهنة بين إريتريا وإثيوبيا، وأصدر البيان التالي:

١ - بحث مجلس الوزراء بعمق المصدر الرئيسي والسبب الأساسي للأزمة بين إريتريا وإثيوبيا. وفي هذا الصدد، حدد مجلس الوزراء الأراضي الإريترية التي تقع ضمن حدود إريتريا المعترف بها دولياً والتي ضممتها إثيوبيا في منطقة تجراي الإدارية وفقاً لخريطة رسمية صادرة عن هيئة الخرائط الإثيوبية في عام ١٩٩٧ (انظر الصورة). وتنقطع الخريطة رقعاً كبيرة من الأراضي الإريترية الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي (منطقة بادم)، والجزء الجنوبي (منطقة تسوروينا واليتنا) والجزء الشرقي (بادا) من البلد.

وبحث المجلس كذلك المناطق الواقعة في جنوب شرق إريتريا المتماسة مع منطقة أفار الإدارية التي احتلتها القوات الإثيوبية في العام الماضي.

وأكّد المجلس من جديد أن تلك الحقائق تدل على انتهاك إثيوبيا لحدود إريتريا المعترف بها دولياً خرقاً من إثيوبيا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وسعت في السنة الماضية بصورة عنيفة لتحقيق هذا الهدف بالمارسة.

٢ - وترفض حكومة إريتريا الانتهاك الصارخ لسلامة أراضيها.

٣ - كما ترفض حكومة إريتريا وتدين استخدام القوة لحل هذه المشكلة ومشاكل أخرى مماثلة، لأنها تعتقد أن الحل يمكن في المفاوضات وفي الوسائل السلمية. وعلى أساس هذا المبدأ طلبت حكومة إريتريا عكس الأعمال التي ارتكبها الحكومة الإثيوبية في السنة الماضية حينما أجّلت الفلاحين في منطقة بادم من قراهم وذلك بحرق محاصيلهم المزروعة. وبالمثل، رفضت حكومة إريتريا منطق القوة وطلبت بصورة متكررة من الحكومة الإثيوبية أن تلغى أعمالها التي ارتكبها حينما احتلت قواتها بادا بالقوة (ادي موروغ) وحلت الإدارة في المنطقة. وعندما رفضت الحكومة الإثيوبية الاستجابة لتلك الطلبات المشروعة، لم تحاول حكومة إريتريا استخدام القوة لاستعادة أراضيها المحتلة. واختارت، بدلاً من ذلك، أن تنشد التوصل إلى حل سلمي من خلال المفاوضات الثنائية وتشكيل لجنة مشتركة.

٤ - ولاحظ مجلس الوزراء أن الحكومة الإثيوبية دأبت على اتباع سياسة متعمدة لاحتلال الأراضي الإريترية عن طريق استخدام القوة لإيجاد حالة واقعة فعلاً على أرض الموقع. وعلى هذا النحو، تطلب انسحاب جميع القوات الإثيوبية التي عبرت الحدود بصورة غير مشروعة وبقيت داخل أراضيها.

٥ - وتوّكّد حكومة إريتريا تأكيداً قطعياً أنها لم تتدخل في الأراضي الإثيوبية وتوّكّد من جديد استعدادها لتسهيل قيام أي طرف ثالث بالتفتيش للتحقق من الحقائق على أرض الواقع. وبالمثل، تطالب حكومة إريتريا بإجراء تحقيق مستقل للتأكد من ظروف الحادث الذي وقع في ٦ أيار / مايو ١٩٩٨ وأبرز الأزمة الراهنة.

٦ - ومرة أخرى تطالب حكومة إريتريا حكومة إثيوبيا بأن تعلن جهاراً على شعبها إثيوبيا وإريتريا، فضلاً عن المجتمع الدولي، عن الأراضي التي تدعىها على طول الحدود المشتركة. ولا بد من أن تُشفّع تلك المطالبات بالوثائق المطلوبة، والخرائط والإحداثيات الجغرافية. وبخلاف ذلك لا تستطيع أن تقبل موقف إثيوبيا المتناقض الذي يجادل، في بعض الأحيان، بأن الحدود بين إريتريا وإثيوبيا غير معروفة وغير مخططة ويهدّد في أوقات أخرى بصورة متكررة بإعلان الحرب على إريتريا ما لم تسحب من تلك الأراضي التي لا تشعر باستحقاقها بصورة أكيدة.

٧ - ويؤكّد مجلس الوزراء من جديد اقتراحه الصادر في ١٤ أيار / مايو ١٩٩٨ من أجل نزع السلاح بصورة مؤقتة في مناطق التوتر بغية تهدئة الأزمة الراهنة التي قد تنطوي على نتائج خطيرة بالنسبة للجانبين كليهما حتى يتم التوصل إلى حل شامل و دائم للمشكلة.

٨ - وأثنى مجلس الوزراء على المبادرات التي اتخذها بعض الأصدقاء والأطراف المعنية لتهيئة الأزمة الراهنة بين إريتريا وإثيوبيا ولتسهيل التوصل إلى حل دائم وأكد من جديد التزامه بتشجيع تلك الجمود دون تحفظ.

٩ - وفي الختام، تعرّب حكومة إريتريا عن فزعها إزاء الحملات المثيرة للفوضى التي تحضّ على الكراهية والمواجهة والتي تشنّها حكومة إثيوبيا ووسائل إعلامها الجماهيري. ولقد اختارت حكومة إريتريا الامتناع عن شن حملة مماثلة، وهي تطالب الحكومة الإثيوبية ووسائل إعلامها أن توقف تلك الأنشطة.

CARTA DELLA
COLONIA ERITREA.

Scala nei rapporti di 1:3500 000

ERITREA

CIRCOOSCRIZIONE AMMINISTRATIVA
COMMISSARIATO REGIONALE DELLA MAMMONE, con il quale
CONCERNERÀ REGGIANO DEL CAMPAGNO, MELEGARO, MEDOLAGO, S. GIORGIO
DI VENEZIA, con le circoscrizioni dell'Appennino Tosco-Emiliano e del Montebianco di
Reggio, con i distretti di Modena.
COMMISSARIATO REGIONALE DEL BASSOPIANO ORIENTALE. E
DELLA DANGALA, con il distretto di Asola, con le circoscrizioni di Polesine e delle pianure
della Po, con le circoscrizioni di Comacchio e di Ferrara.
con il distretto di Cesena.
COMMISSARIATO REGIONALE DI CICERONE con le circoscrizioni di Verucchio
e di Fano.
COMMISSARIATO REGIONALE DEL BASSOPIANO OCCIDENTALE
con il distretto di Cesena, con le circoscrizioni di Sarsina e di Montefeltro, con la parte
meridionale del distretto di Pesaro.

A historical map of the Horn of Africa, specifically focusing on the Tigray Administrative Zone. The zone is highlighted with a dense pattern of diagonal lines. The map shows the coastline of the Red Sea and the Gulf of Aden. Key locations labeled include Eritrea, Ethiopia, and Djibouti. Latitude and longitude lines are visible across the map.

A detailed map of the Western United States, specifically the Great Plains and Intermountain West regions. The map shows state boundaries and major river systems. Key rivers labeled include the Colorado, Arkansas, Missouri, Mississippi, Columbia, and Snake. The map also features a grid system with latitude and longitude lines. A scale bar in the bottom left corner indicates distances up to 100 miles.

REGNI CONVENZIONALI
formati in servizio	CAPITALE
funzione di controllo	• CONVENZIONI, REGGI, VICE
funzione regolatore	• REGIONI
funzione normativa	• Funz. aggiornate
funzione e modellare	• Funz. - politica
funzione della cultura	• Istituz.
funzione di controllo	• Istituz. amministrativa
funzione di controllo